الانتشار الجغرافي للإرهاب في العراق والتحديات السكانية
قراءة في الجغرافية السياسية

The Geographical Spread of Terrorism in Iraq and Demographic Challenges
A Reading in Political Geography

م.د. محمد صالح عباس صالح

جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الانسانية

Dr. Mohammed Salih Abbas Salih
University of Mosul, College of Education for Human Sciences, Department of Geography

المستخلص:

ان نشوء الارهاب وانتشاره يعد احد الادوات العصرية في نشر الفوضى واللامن و ابرز تطبيقات الفوضى الخلاقة في ممارسة الضغط والتغيير على الحكومات والشعوب ولاسيما في الدول التي تعاني من عوامل الضعف في المجالات الحيوية، الامنية منها والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا والثقافية وغيرها، ومارس الارهاب جميع اشكال العنف والاجرام مستهدفاً وحدة العشب العراقي والمنظومة الامنية والاقتصادية العراقية.

فقد توسع الانتشار الجغرافي لهذه الظاهرة لأسباب عديدة منها ضعف الاداء الامني والاجهزة الاستخبارية في بدايات تشكيل الحكومة العراقية بعد سقوط النظام البائد، حيث الاطماع الدولية المعادية للعراق استغلت ظروف انشغال الحكومة في تشكيل وتنظيم مؤسساتها، وكذلك حالة الضعف الاقتصادي واستغلال فئة معينة من الشباب لدواعي اقتصادية في الدخول الى التنظيمات الارهابية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي وكذلك المؤثرات الاجتماعية والدينية في تفعيل دور الارهاب داخل العراق.

اذ لابد من الاستعداد الدائم لظهور تحديات امنية جديدة وتهيئة السكان والمنظومات الامنية بمختلف تشكيلاتها لردع اي تهديد قد يظهر كون جغرافية العراق تقع في منتصف خريطة الصراع الاقليمي والدولي الذي يتزايد يوماً بعد آخر محاولات الطامعين في خلق اهتزازات امنية وتفكيك التماسك الاجتماعي.

وعليه يعد السكان احد اهم محاور الدراسة التي تتركز عليه بوصلة الدراسات البحثية للجغرافية السياسية لأنه المقياس الدقيق نحو معرفة قدرة الدولة وقوتها في السيطرة على مجالها الحيوي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وامنياً واجتماعياً.

الكلمات الافتتاحية: الجغرافية السياسية، الارهابي، العلميات الارهابية، الجريمة الارهابية، الارهاب الدولي.

Abstract:

The emergence and spread of terrorism is one of the modern tools for spreading chaos and insecurity. It is the most prominent application of creative chaos in exerting pressure and seeking change on governments and peoples, particularly in countries suffering from weaknesses in vital areas, including security, economics, society, technology, culture, and others. Terrorism has practiced all forms of violence and crime, targeting the unity of the Iraqi nation and the security and economic systems of the Iraqi state. The geographical spread of this phenomenon has expanded for many reasons, including the weak performance of the security and intelligence services during the early formation of the Iraqi government after the fall of the former regime. International ambitions hostile to Iraq exploited the government's preoccupation with forming and organizing its institutions, as well as the state of economic weakness and the exploitation of a certain segment of youth for economic reasons to join terrorist organizations. Political instability and social and religious influences have also contributed to the activation of the role of terrorism within Iraq. It is imperative to constantly prepare for the emergence of new security

challenges and to prepare the population and security systems, with their various components, to deter any threat that may arise. Iraq's geography lies at the center of the regional and international conflict map, which is increasingly threatening the security and social cohesion of those seeking to create instability and dismantle social cohesion. Accordingly, the population is one of the most important areas of study, the focus of which is the compass of political geography research studies, as it is the precise measure of a state's ability and strength to control its vital spheres politically, economically, militarily, security-wise, and socially.

Keywords: political geography, terrorist, terrorist operations, terrorist crime, international terrorism.

المقدمة:

ان صناعة الارهاب ودفعه الى الساحة هي محاولات جدية ميدانية لاستهداف جميع المقومات التي تعتمد عليها الدولة و تستمر فيها حياة السكان، فالإرهاب بمفهومه واسباب نشوءه هو ظاهرة سكانية غير سليمة تهدد البشرية وتهدم كافة منجزات العصر، فهي ظاهرة عابرة للحدود من حيث المخاطر والتهديدات ومصادر التمويل والنشوء، وهذا ما نجده في الساحة العراقية فبسبب الارهاب اهتزت القيم وتعرضت الهوية للانتهاك و تهددت الوحدة الوطنية كمعطى سياسي، كما ادت العولمة الى تعريض الشعوب لاهتزازات قيمية ومادية وصولاً الى صدامات عنيفة زادت نزاعات الانفصال والتفكك، وهنا وجد الارهاب حاضنات خصبة لأهدافه، كون السكان هو الكيان المادي الرئيسي والمعنوي الداعم لاستدامة الدولة ككائن حي تستمد مصادر تمويلاتها الامنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية منه وتعتمد عليه في بناء قدراتها التي تحافظ على سلامة بقائها.

ورغم كل المحاولات اثبت سكان العراق مجدداً دورهم في حماية تماسكهم الاجتماعي وارثهم الحضاري في مواجهة الارهاب والتدخلات الخارجية وسخروا جميع الجهود في سبيل البقاء تحت الهوية الوطنية العراقية الموحدة، وكانت رسالتهم الوطنية الاخيرة للعالم وحدتهم واستنفارهم الروحي والجسدي عندما لبوا من كل الانتماءات نداء فتوى الجهاد الكفائي الذي اطلقه المرجع الديني الاعلى سماحة السيد علي السيستاني "دام ظله" لمواجهة اكبر تنظيم اجرامي دموي على وجه الارض في العصر الحديث يداً بيد مع التشكيلات الامنية العراقية حتى تحرير اخر شبر من ارض الوطن من احتلال داعش الارهابي. وعليه نحن بحاجة دائمة مجهودات مستمرة من الدولة والسكان لصناعة ايديولوجيات وطنية تعارض الارهاب وتحارب وجوده، وهذه مسؤولية مشتركة ما بين الدولة والسكان. ويعد العراق من الدول ذات الامكانات السكانية العالية من حيث الاعداد والكفاءات بمختلف المجالات ويمتاز بتجديد ديموغرافي وبديناميكية مستمرة وسريعة، ويمتلك من السكان تنوعات اثنية مختلفة في الدين واللغة والعرق وهذا من دواعي القوة في دعم الدولة واجهزتها الامنية، ولابد من المحافظة على هذا التنوع من المخططات الارهابية في تأثير على توجهاتها الوطنية والسياسية كمحاولات لإضعاف الدولة كما حدثت في الفترات السابقة، وعلى مر العصور كانت هذه المكونات متماسكة ومتحالفة في بناء حضارة العراق والحفاظ على هيبة الدولة العراقية واعطى هذا التنوع في الاثن والعرق صورة مشرقة للعراق من حيث التماسك والانسجام الاجتماعي و التنوع الثقافي رغم الاختلاف في التوزيع الجغرافي لهذه المكونات بحيث كانت هذه المكونات مصدر قوة الدولة في الانتاج الوطني والتماسك في الكثير من القضايا الوطنية.

محاور الدراسة:

المحور الاول: مفهوم الارهاب واسباب ظهور المجموعات الارهابية من السكان.

أ.مفهوم الارهاب. ب. اسباب ظهور الارهاب.

المحور الثاني: مخاطر الارهاب على التنوعات السكانية "الاثنية" وعلى الدولة.

المحور الثالث: دور السكان في قوة الدولة ومواجهة الارهاب.

أ-السكان بمنظور الجغرافية السياسية. ب- دور السكان في مكافحة الارهاب ودعم الدولة.

المحور الرابع: استراتيجيات الدولة في استثمار السكان نحو قوتها في مكافحة الارهاب.

المشكلة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مرتكزات مختلفة الادوار لنشوء الارهاب ومخاطر وانعكاسات هذه الظاهرة المصطنعة على نمط حياة السكان وتأثيراتها الشاملة على اتجاهات السكان سياساً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومدى قدرة هذه الظاهرة على امكانية خلق توترات ما بين الدولة والسكان تارةً والمجتمعات داخل السكان تارةً اخرى، وصولاً الى ايجاد المسببات المساهمة لصناعة الارهاب وبالتالي تمكين السكان والدولة معاً في وضع استراتيجيات كفيلة متمكنة في مكافحة هذه الظاهرة.

الفرضيات:

توصلت الدراسة الى فرضيات متكاملة في معرفة مسببات الارهاب وانعكاسات وجود هذه الظاهرة على السكان، وارتباط الارهاب في زعزعة الثقة ما بين الدولة والسكان وما بين المكونات الاثنية، وان بناء استراتيجيات مشتركة ما بين الدولة والسكان هي الخطوة الناجحة في عملية مكافحة جميع ظواهر الارهاب.

الاهمية:

اخذ موضوع الارهاب اهمية كبيرة نظراً لتلامس هذه الظاهرة مع حياة السكان من حيث التكوين والتنظيم و النشوء وامتداد مخاطرها على كيان الدولة وامن السكان كما انها من الظواهر التي هددت الدول في مختلف المواقع الجغرافية في العالم بحكم انتشار افكار و عمليات التنظيمات الارهابية الى مختلف دول العالم.

الاهداف:

تهدف الدراسة للوصول الى تحليل دقيق حول نشوء الارهاب من حيث المفهوم و المسببات وادراك اثار الارهاب على مجريات حياة السكان والدولة وكيفية تقييم تأثيراتها على قوة الدولة ومن ثم التوجه نحو وضع سبل ناجحة لنبذ الارهاب وبناء استراتيجيات لمعالجة مسببات الارهاب ومكافحة وجود هذه الظاهرة بشكل نهائي.

المحور الاول: مفهوم الارهاب واسباب ظهور المجموعات الارهابية من السكان.

أ.مفهوم الارهاب.

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أقدم الظواهر التي عرفها العالم قديماً ولا زالت مستمرة إلى هذا الوقت، والتي أرهقت الشعوب من جميع الجوانب، الامنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعد هذه الظاهرة من القضايا المعاصرة التي شغلت المهتمين في علوم السياسة والامن وغيرها، فكان لابد من تحديد إطار مفاهيمي للإرهاب من خلال تناول نشأة وتطور ظاهرة الإرهاب كإطار نظري تأصيلي لتلك الظاهرة، للوقوف على تعريف جامع وشامل يوضح المعنى الحقيقي للمصطلح، في ظل تعدد التعريفات التي تناولت المصطلح وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر من نظام سياسي لأخر.

مفهوم الإرهاب لغةً:

اختلف الباحثون في تعريف مفهوم الإرهاب وتاريخ ظهوره، نظراً للمآرب الخاصة في تعريف تلك الظاهرة، فكلاً يعرفه ويفسره بحسب رؤيته الخاصة، وبالتالي أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد جامع وشامل، إلا أنه في التعريفات اللُغوية كان هناك قواسم وأساسيات مشتركة ما بين التعريفات، فيكاد يكون التعريف من الناحية اللُغوية في العالم موحداً، وإن توسعت بعض اللغات في المرادفات أو المشتقات أو الاستعمال للمعنى والمفهوم. ففي اللغة العربية في معجم لسان العرب يأتي مفهوم الإرهاب من الفعل(رهب، يرهب، رهبة) أي خاف، ورهبه أي هي الخوف والفزع والترويع والأهوال والمخاوف من قوة خارجية أي بواسطة عوامل خارجية عن ذات وشخص الخائف أو المروع، أو عن ضعف داخلي يجعله سهل الانقياد والتخلي عن تحقيق غايته، كما قد تعني المبالغة في العبادة والزهد في الدنيا خوفاً من الله وطمعاً في رضاه(محمد فتحي عيد،٢٠٠١،ص٥).

في المعجم الوسيط، الإرهابيون: وصف يطلق علي الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب، لتحقيق أهدافهم السياسية(علي فايز الجحني،١٩٩٩،ص١٨١). وفي ظل تعدد معاجم اللغة العربية ومراجعها فإن العنصر الأساسي المشترك لكلمة الإرهاب جاء من "رهب" الخوف والتخويف، والرعب أو الإرهاب ومن ثم فالمصدر منها رهب وهو إرهاب :يعني الإخافة والتخويف والفزع(امل اليازجي ومحمد عزيز شكري،٢٠٠٢،ص١٢٩).

مفهوم الإرهاب اصطلاحاً:

ان اكثر تعاريف الارهاب شيوعاً هو ذلك الذي يركز على الطبيعة غير الانسانية للعمل الارهابي، وهذا التعريف اخذت به المنظمات الدولية والاتفاقيات التي عقدت من اجل مناهضة الارهاب في العلاقات الدولية(عصام صادق رمضان،١٩٨٦،ص١٨) .

اذ عرفت عصبة الامم الارهاب عام ١٩٣٧م بأنه: أفعال اجرامية موجهة ضد دولة ويقصد بها أو ايراد منها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الاشخاص أو الجمهور العام وجاء هذا التعريف قاصراً عن الاحاطة بكافة أنواع الارهاب واشتراط أن تكون الافعال الاجرامية التي اعتبرها من قبيل الارهاب موجهة ضد دولة(مصطفى محمد موسى ،ص١٤٧).

و وضعت لجنة الارهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عند صياغتها مشروع اتفاقية اجراءات مكافحة الارهاب الدولي في عام ١٩٨٠م تعريفاً للإرهاب كالآتي: يعد الارهاب عملاً من أعمال العنف الخطيرة يصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد الاشخاص أو التسبب في اصابتهم أو موتهم سواء يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد أخرين ويوجه ضد الاشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز أو الممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات الخ(وئام محمود النجار ،٢٠١٢،ص٢٣).

اصبح الارهاب ظاهرة خطيرة جدا تهدد الحياة اليومية للإنسان في كل زمان ومكان، اي ان هذه الظاهرة لم تعد ضمن رقعة محددة بل هي ظاهرة ليس لها وطن ولادين ولا هوية تتحدد بها. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (C.I.A) قد تبنت في عام ١٩٨٠ تعريف ينص على ان "الارهاب هو التهديد باستعمال العنف او استعمال العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد او جماعات، سواء تعمل لصالح حكومة قائمة او تعمل ضدها، وعندما يكون القصد من تلك الاعمال إحداث صدمة، او فزع، او ذهول، او رعب لدى المجموعة المستهدفة والتي تكون عادة أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الرهابي.

فالإرهاب هو كل عمل من اعمال العنف المسلح يرتكب من اجل هدف سياسي او اجتماعي او مذهبي او ديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الانساني التي يحظر استخدام الوسائل اللوجستية او مهاجمه الضحايا الابرياء او مهاجمة اهداف معينه دون اي ضرورة عسكرية.

وهنالك بعض المصطلحات مرتبطة بالإرهاب منها:

الارهابي:هو فرد أو جماعة أو شخصية معنوية (كالدولة أو أجهزتها)، يشرعون عمداً في اعمال ارهابية، ويتم ذلك من خلال اعداد هؤلاء الافراد وتدريبهم بغية جعلهم قادرين ومقتنعين لتنفيذ اعمال العنف المقررة من قبل الجماعة الارهابية(سمية كامل حسين ، ٢٠٠٥،ص١٣).

العمليات الارهابية: العمليات هي: جمع كلمة عملية، وهي مشتقة من العمل، ويقصد بها في الدراسة انها الحدث الارهابي بذاته الذي يقع في مكان معين للحيز الجغرافي او الموقع في زمن معين(محمد بن عبد العزيز الزامل ٢٠١١، ص١١).

الجريمة الارهابية: هي أي جريمة أو شروع أو أشتراك، ترتكب تنفيذاً لغرض ارهابي في أي من الدول الأطراف أو ضد رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها أو المرافق والرعايا الاجانب المتواجدين على أقليمها مما يعاقب عليه قانونها الداخلي(مصطفى محمد موسى، ٢٠١٤، ص١٥٩).

الارهاب الدولي: ويراد به اية عمليات ارهابية يقوم بها اشخاص ينتمون الى دولة ما في دولة ما أخرى وهذا النوع من الإرهاب هو الارهاب الذي تتوافر فيه الصفة الدولية في احد عناصره أو مكوناته وذلك عندما يكون أحد الأطراف دولياً ويكون الهدف دولياً مثل اساءة العلاقات الدولية(علي سلمان الصايل،العدد (٢٠)، ص٢٥٨).

ب. اسباب ظهور الارهاب:

اولاً- الاسباب النفسية:

من خلال المفاهيم الخاصة بالإرهاب تأكدنا على ان الارهاب هو سلوك عدواني قبل كل شيء مصدره الغرائز التي يولد بها الانسان حيث الصراع بين غريزة الموت وغريزة الحياة، حيث الاولى تدفع الى العدوان على الذات فتؤدي الى الانتحار والتفجير، وعلى الاخر فتؤدي الى القتل والتخريب والتدمير. وينشأ العدوان في داخل النفس البشرية من خلال صراعات غير محلولة تؤدي الى الاحباط والغضب واللذان يفضيان الى الاكتئاب اذا لم يجد حلولاً معقولة لها. والاكتئاب شعور بالقنوط واليأس وكره الذات والرغبة في تدميرها عندما يتوجه الى الداخل او تدمير الغير عندما يتوجه الى الخارج(حارث عبد الحميد،٢٠٠٦، ص٢٣) . فالمجتمعات المهمشة التي تعيش حالة اليأس في كل مراحل حياتها هي مجتمعات مريضة لأنها لا تحيا حياة طبيعية فالفرد في هذه المجتمعات يكون ذاك سلوك مضطرب ويتجه نحو السلوك الارهابي.

وان الاسباب النفسية لبروز ظاهرة العنف والإرهاب والتطرف فهي على نوعين؛ شخصي ونوعي، والمقصود بالعوامل النفسية الشخصية هي تلك العوامل الخاصة بهذا الإرهابي أو ذاك فقد تكون عقدة اجتماعية أو مفارقة تربوية أو حالة من المرض النفسي أو شعوراً بالنقص أو الحقد أو الغيرة أو العوز أو ما شابه ذلك من الأمراض النفسية والاجتماعية التي تشكل دوافع خاصة لممارسة العنف وعلى مستوياته المختلفة. أما العوامل النفسية النوعية فهي مرتبطة بطبيعة ردة الفعل تجاه تيارات الإلغاء والتهميش والمحاربة التي تتعرض لها الهوية الثقافية للمسلمين أو العرب، وهي نتيجة طبيعية لما اسماه البعض بظاهرة (الاسلاموفوبيا) أي الخوف من الإسلام، وهو

ناتج عن خطأين: الأول من الغرب، حينما تصور أن كل صراع يجري على الحدود الإسلامية– الغربية يمثل حلقة من حلقات الصدام مع الغرب، وإن الإسلام هو العدو الجديد الخطير بدل العدو التقليدي– الاتحاد السوفيتي بعد انهياره، والخطأ الآخر، من المسلمين والعرب أنفسهم، حينما قصروا في التعريف هويتهم الثقافية بشكل علمي أكاديمي منهجي مدروس معاصر(انسام فائق عبدالرزاق، ٢٠٢٠، ص٤١٤).

وعليه فإن السلوك النفسي مرتبط بالدرجة الاساس على البيئة الاجتماعية والثقافية والتي يمكن ان تؤدي دوراً مهماً في نشؤ وانتشار ظاهرة الارهاب، فالبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية هي المحيط الذي ينشأ فيه الفرد داخل المجتمع، لذلك لابد وان يكون مؤثراً على التنشئة الثقافية والاجتماعية للأفراد. حيث تمثل الاسرة اللبنة الاولى لهذه البنيان، فإذا كانت اللبنة سلمية كان البنيان قوياً ومتماسكاً، اما اذا كانت ضعيفة قد تؤدي ذلك الى ان يكون المنتج اي الافراد التي احتضنتها تلك اللبنة تعاني من مشكلات كثيرة نفسية واجتماعية سيما اذا كانت الاسرة تتبع اساليب تربوية غير سلمية او من خلال القهر الذي يمارسه الاباء داخل الاسرة. وهذا النمط من الاسر يمكن ان يقدم فرد متطرف علماً ان خروج هذا الفرد من الاسرة، قد لا يؤدي الى التحرر منها، بل بداية لرحلة البحث عن فضاءات يمكن من خلالها اعادة التجربة التي نشأ من خلالها في الاسرة. ولا يبقى له وسيلة للتعبير عن معاناته الا باستعارة اساليب القمع الممارسة ضده ذاتها وبالتالي يكون المجتمع هو المرشح للعنف والارهاب(يوسف محمد صادق الزلمي، ٢٠٠٦، ص٥٢).

ثانياً– الاسباب السياسية:

يرتبط الارهاب ارتباطاً وثيقاً بالسياسة وان غالبية المختصين بشؤون الارهاب وجدوا في الجريمة خاصية ثابتة وهي البعد السياسي فأغلب العمليات الارهابية تدعي لنفسها مهاماً وبرامج سياسية وعليه فإن الاسباب السياسية تعد من اهم العوامل المحركة لظاهرة الارهاب(يوسف كوران، ٢٠٠٧، ص٣٧). وان معظم العمليات الارهابية تكون ناتجة لأسباب سياسية باتجاهين رئيسيين، *الاول:* داخلياً بسبب القمع السياسي الناتج عن ديكتاتورية الدولة وعصفها بحقوق الافراد وحرياتهم وكذلك التعديلات السياسية الفجائية بنظام الحكم والتوجهات السياسية الداخلية بصفة عامة هي من اسباب اللجوء الى الارهاب([1] - علي يوسف الشكرجي، ٢٠٠٨، ص٥٠) *الثاني:* خارجياً فقد دلت الوقائع على ان الصراعات القائمة بين دولتين كثيرا ما تؤدي الى تبادل الارهاب بينهما بشكل سري أو مكشوف. وهذه الحقيقة تدفع الى الاستنتاج بان الدول ربما تستخدم الإرهابيين وأساليبهم كوسيلة لحرب مصغرة او بديلة ضد دول اخرى، حيث أصبحت الحرب التقليدية باهظة التكاليف وغير مضمونة النتائج، واضاف البعض الى الأسباب السياسية الاضطهاد الديني وإثارة الفتن الطائفية وإشعال الحروب الاهلية والاستبداد وكبت الحريات ومن الاسباب السياسية الأخرى للإرهاب تشجيع او تنظيم قوات غير نظامية مسلحة او مرتزقة للإغارة على إقليم دولة ما أو ارتكاب أفعال تخريبية فيها. وان استخدام المرتزقة وتشكيل المجاميع الارهابية اصبح أداة جديدة تستخدمها الدول ضد بعضها في سبيل تغيير الانظمة او الحصول على بعض المكتسبات عن طريق استخدام الارهاب والاعمال الارهابية كأوراق ضغط(انسام فائق عبدالرزاق، مصدر سابق، ص٤١٩).

ثالثا– الاسباب الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي القاسم المشترك بين جميع الجرائم، إذ يساهم الفقر وانتشار البطالة والديون وارتفاع الاسعار وانهيار العملة في العجز عن تلبية الحاجيات الاساسية للأفراد، في مقابل وجود طبقة ثرية تتمتع بكافة الامتيازات المشروعة وتستغل المال العام، مما يدفع بالمجرمين اليائسين الى الثأر والانتقام وهذا عن طريق الاعمال الارهابية حينما ينظمون الى تنظيمات ارهابية. كما واصبح التخريب المتعمد وتدمير اقتصاديات بعض الدول دافعاً من اهم دوافع الارهاب الدولي في الوقت الحاضر(عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر،٢٠٠٥،ص٢٨).

حيث تشكل الازمات الاقتصادية التي تعيشها معظم شعوب العالم دافعاً كبيراً لنشؤ الجماعات الارهابية لان السياسات الاقتصادية غير ملائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة قد تؤدي الى احداث فجوة تتسع تدريجياً بين الفقراء والاغنياء وبعض المتعلمين وذوي المصالح الاقتصادية الواسعة بين غير المتعلمين من فئات اقتصادية مهمشة او بين من يملك ويحاول زيادة هذه المليكة، هذه كلها تخلق مناخاً ملائماً لبروز قاعدة واسعة مستعدة للتضحية بكل ماديها، وحتى الانضمام الى الجماعات الارهابية من اجل التخلص من هذا

الواقع المأساوي او تحقيق مكانة اعلى داخل المجتمع يوسف محمد صادق الزلمي، مصدر سابق،ص٥٢. كما ان الحروب الدولية خلفت الملايين من الفقراء وان استغلال الطبقات الفقيرة في تحشيدهم نحو تشكيل جماعات ارهابية من قبل جهات خارجية وداخلية اصبح سهلاً جداً لان العوز دفع الكثيرين منهم للتخلص من الفقر والحصول على مكاسب مالية من اجل العيش وشراء متطلباتهم اليومية.

رابعا- الاسباب الجغرافية " الموقعية ":

تلعب الظواهر الجغرافية واللاندسكيب الطبيعي للأرض دوراً فعالاً في ظهور الجماعات الارهابية، اذ ان بعض الأشكال السطحية للأرض قد تكون مناطق حاضنة ومأوى للإرهابيين تارةً وتارةً اخرى قد تكون وسيلة لتسهيل تنفيد العمليات الارهابية. ففي بعض الاحيان قد يكون طول حدود الدول بالنسبة للقوات المسلحة واجهزة الامن في أي دولة نقطة ضعف لها ونقطة قوة للإرهابيين إذا ما أتسمت بالضعف والانتماءات الفرعية لقياداتها حيث يؤدي الى صعوبة تأمينها وفرض الرقابة عليها، ويشجع بالتالي التنظيمات الارهابية على التسلل من الحدود الى الداخل لتحقيق اهدافها والقيام بعملياتها. فضلاً عن تلك الاسباب الجغرافية فأن المناطق الحارة تعدّ مكاناً مناسباً لانتشار الجرائم السياسية أكثر من المناطق الباردة شأنها في ذلك شأن جرائم الاعتداء على الاشخاص واثارة الشغب، وقد أتضح بالفعل زيادة عدد الارهابيين وسهولة استقطاب الشباب في مناطق صعيد مصر على سبيل المثال. هناك من يرى أن التضاريس الجغرافية من حيث كون المنطقة جبلية أو سهلية أو غابات أم سهولاً، أم صحراء جافة، وأنهاراً أو بحاراً هي من العوامل المؤثرة في أسباب الارهاب، ولذلك فعلى السلطة القائمة أن تسيطر على أراضي أقليمها كافة ولا تترك فيها جيوب تخرج عن سيادتها وتشكل مأوى للهاربين من القانون(مؤيد زاحم فيصل عباس،٢٠١٦،ص٤٢).

خامساً- الاسباب الاخرى:

هنالك اسباب اخرى قد تؤدي الى ظهور الارهاب وتنمية نشاطاته واتساع قاعدته الجماهيرية بفعل عوامل داخلية وعوامل خارجية، اذ هنالك دول وتنظيمات ومؤسسات دولية تعمل على تجنيد وكسب الشباب للانتماء الى التنظيمات الارهابية لغرض ممارسة عمليات ارهابية لصالحها، وعليه تحاول هذه التنظيمات الدولية استخدام الشباب من الدول الاخرى كأدوات ضغط تعمل لضمان اهدافها، وهذه التنظيمات تدرس الواقع السكاني من حيث اتجاهات مختلفة للبحث عن ثغرة من اجل الدخول الى عقلية الشباب واستثمارهم نحو مخططاتها الاجرامية.

وفي العادة يتم كسب واقناع الشباب للارتباط الى هذه التنظيمات في حال وجود فقر في مجتمع معين من خلال تمويل مبالغ لهم مقابل ارتكاب اعمال ارهابية او استخدام وسائل سياسية في زيادة اعداد المنتمين الى هذه التنظيمات او قد تلجأ الى توسيع الفوارع ما بين المكونات الاجتماعية والتنوعات الاثنية والدينية داخل المجتمع من خلال خلق فتنة داخل هذه المكونات وخلق بيئة خصبة لنمو نشاطات التنظيمات الارهابية وادامة امد الصراع فيما بينهم بغية تحقيق الاهداف المطلوبة.

وهذه الحالة موجودة وتحدث في الدول والمناطق التي تتواجد فيها التكوينات الاجتماعية والتنوعات الاثنية وبشكل مستمر تتعرض هذه المكونات الى هجمات تمس قيمهم ومبادئهم وحقوقهم سعياً لجرهم نحو الصدام مع المكونات الاخرى او مع الدولة التي يعيشون داخلها. كما يمكن ممارسة هذه الوسائل في كسب الشباب وانشاء تنظيمات الارهابية من قبل بعض الجماعات داخل الدولة، اذ تقوم باستخدام هذه الوسائل لتكوين جماعات ارهابية وبالتالي خلق فوضى امنية تحقق لها اهداف سياسية او اجتماعية او اقتصادية اخرى.

المحور الثاني: مخاطر الارهاب على التنوعات السكانية "الاثنية" وعلى الدولة.

ان وجود المنظمات الإرهابية تترك مخاطر وتخلق واقع تفرض من خلال عملياتها الارهابية اهدافها على الارض وتحاول فيها سيطرة على حاضر ومستقبل السكان والدولة معاً بحكم سعي المنظمات الارهابية للوصول الى اهداف متباينة، فقد تكون سياسية او اقتصادية او امنية الخ، لكنها في المحصلة تتسم باتساع مجالات عملها وتنوع مصدر تمويلها وتعدد الاهداف المنشودة التي تحاول تحقيقها، وذلك لأنه يتم قيادتها من جهات متنوعة في الاشكال والالوان، وبالتالي تترك مخاطر في مجالات عديدة منها:

بث روح الكراهية بين طبقات المجتمع او هدم وزعزعة ثقة الجمهور في الحكومة واجبار طبقات الشعب على طاعة قيادة الارهاب وأيضاً قد يكون الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر(أحمد محمود سلمان، د-ت ، ص٣٣).

توسيع وتعميق الفجوة التي تفصل بين الجماعات العرقية أو الدينية أو الجماعات الأخرى، وهو في نفس الوقت ما يؤدي الى زيادة درجة التماسك بين أعضاء كل جماعة(هبة الله محمد خميس بسيوني ٢٠٠٩، ص١٧٤).

هجرة الكفاءات الوطنية فبروز الارهاب وانتشار العنف وما يؤديه من تغيير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وعدم الاستقرار الامني

لدى افراد المجتمع يؤدي بالكفاءات العلمية فيها الى الهجرة أما للبحث عن الاستقرار أو للبحث عن عمل ومصدر للرزق وبالتي يؤدي زيادة التفكك الاجتماعي من جهة وتأثير سلبي على قوة الدولة من خلال هجرة الكفاءات التي تعتمد عليها الدولة في مختلف مجالات العمل (محمد بن عبد الله العميري، ٢٠٠٤. ص٨١.).

١- التأثير على الوزن السياسي والعسكري للدولة في الداخل، وعلى علاقاتها الخارجية في مسرح العلاقات الدولية، بحكم ان الارهاب قد يتجاوز حدود الوطن بلا اذن لتسحق كل عمل انساني يقوم على احترام حقوق الانسان وحرياته، وان ذلك ينعكس على العلاقات الدولية لأنها تمس مصالح جوهرية دولية وتؤثر على سلامة المجتمع الدولي وامنه وتخالف ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة(علي حمزة حسن الخفاجي،٢٠٠٧،ص٣٨٢).

٢- مخاطر على حجم الاستثمارات الدولية داخل الدولة حيث وبسبب انتشار الاعمال الارهابية تمتنع الشركات الاجنبية في العمل. كما تفقد الدولة مصدراً من مصادر العملة الأجنبية الرافدة للمشاريع والخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع بتخوف السائحين من التوافد للزيارات الدينية او السياحية الترفيهية والتاريخية للاماكن غير المستقرة امنيا بفعل الارهاب(وعدي سليمان علي و مازن ليلو راضي، ٢٠١٠،ص٣٣).

٣- مخاطر على الميزان الاقتصادي للدولة والسكان حيث ادت العمليات الارهابية الى توقف او تعطيل الكثير من المنشآت الاقتصادية العاملة والخاصة المتمثلة بآبار النفط وغيرها وحرق واتلاف مساحات كبيرة من الاراضي والمحاصيل الزراعية العائدة للدولة والسكان مما انعكس سلباً على المدخولات الاقتصادية للدولة والمواطنين وخلفت الكثير من العاطلين عن العمل.

٤- كما ان من الاهداف الرئيسية للإرهاب الدولي في الوقت الحاضر هو الاستهداف المباشر للمناطق التي تتواجد فيها تنوعات اثنية مختلفة بهدف زعزعة الثقة بين هذه المكونات وخلق فرص للتغلغل الى داخل هذه المكونات وتفكيكها بالدم بهدف الوصول الى تقسيمات جغرافية للاستيطان البشري على هذه المكونات ومن ثم تمهيدها لتكون سبباً للتدخلات الخارجية الساعية الى تقسيم الدولة.

٥- مخاطر امنية تمثلت بخسائر مادية ومعنوية حيث ادت العمليات الارهابية بمختلف انواعها من تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة واطلاق الصواريخ والانتحاريين الى تدمير الكثير من المباني الحكومية والبنى التحتية والاسواق والمحلات التجارية والمنازل والاماكن الدينية المقدسة والساحات الرياضية وغيرها، مما نتج عنها استشهاد الكثير من المواطنين الابرياء وافراد القوات الامنية وخلفت الكثير من الايتام والارامل والثكالى. ينظر جدول رقم (١)، كذلك خريطة رقم (١).

Sequence	Governorate	Terrorist incidents												
		Suicidal	Suicide wheel	Blown tire	Exploded motorcycle	bomb	Sticky pack	Small arms fire	Mortars	Hand pomegranate	Katyusha rockets	Launcher missiles	Other	Grand total
١	Baghdad	٥٣	٢٤	٣٣٣	٤	٧٢١	١٤٩	٩٩	٩٨	٨٠	٢١	٩	٣	١٥٩٤
٢	Nineveh	٢٢	٤	٨٥	٠	١٣١٩	١١٤	٨٢٧	١٩٧	٣٨	٢٧	٠	٢٢٦	٢٨٥٩
٣	Diyala	٧	١٠	٢٦	٠	٢٠٥	٣٦	٧٧	٦	٦	٣	٠	١	٣٧٧
٤	Saladin	١٥	١٢	٤٧	٣	٥٠٣	١١٢	١١٩	٢٥	٩	١٠	٠	٠	٨٥٥
٥	Kirkuk	١٢	٥	٦٠	٣	٥٦٢	٤٩	١٢٦	٤٩	٢٧	١٢٢	٨	٣	١٠٢٦
٦	Anbar	٣٠	١٩	١١	٢	٢١٧	٦٩	٧٥	٤٦	٢١	٣٤	١٤	٦	٥٤٤
٧	Basra	٠	٠	١٤	٠	٥٧	٤	٠	٠	١٢	٠	٠	١	٨٨
٨	Babylon	٧	٣	٤٤	٠	١٤٤	١٦	١٨	١٠	٧	٠	٠	٠	٢٤٩
٩	Wasit	٠	١	١٧	٠	١٥	١	٢	٠	٣	١	٠	٤	٤٤
١٠	Diwaniyah	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥
١١	Najaf	٠	٠	٤	٠	٣	٠	٠	١	٤	٠	٠	٠	١٢
١٢	Karbala	١	٢	٦	٠	١	١	٠	٠	٠	٥	٠	٠	١٦
١٣	Muthanna	٠	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧
١٤	Dhi Qar	٠	٠	١٢	٠	٢	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١٥
١٥	Maysan	٠	٠	٣	٠		٠	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٦

المصدر: مؤيد زاحم فيصل، مصدر سابق، ص٩٠

خريطة (١)

التوزيع الجغرافي للعمليات الارهابية حسب نوعها في العراق لسنة ٢٠١٣

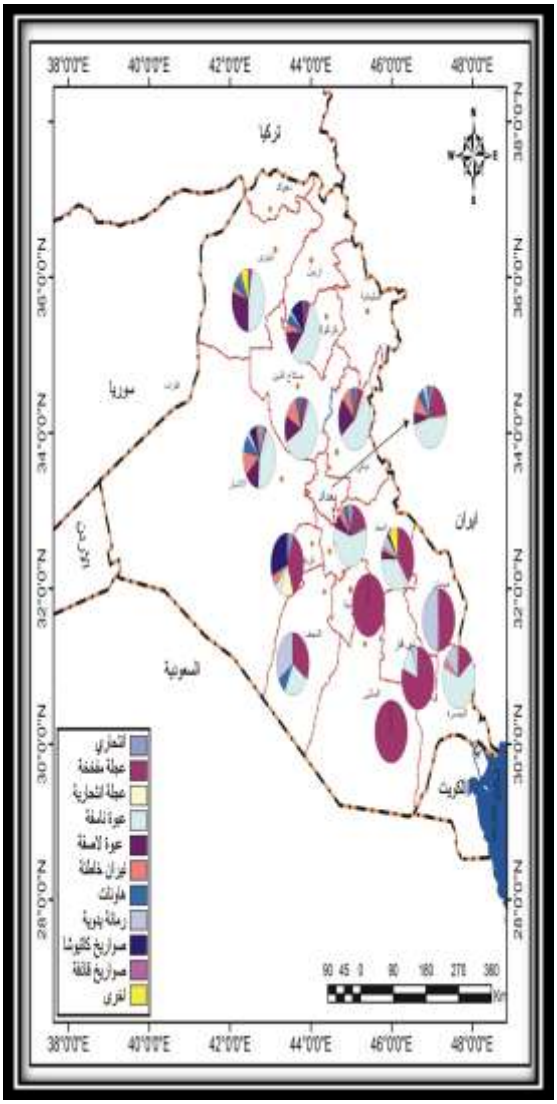

المصدر: مؤيد زاحم فيصل، مصدر سابق، ص٩٢.

المحـــور الثالـــث: دور الســـكان فـــي قـــوة الدولـــة ومواجهـــة الارهاب.

السكان بمنظور الجغرافية السياسية:

يَعد السكان من بين أهم المكونات الأساسية للدولة، فإن قوة الدولة تعتمد على حجم السكان وتوزيعهم وكذلك على تركيبهم العمري والنوعي وعلى المستوى الثقافي والعلمي. فجميع الدول التي توسعت و تطورت وتقدمت تعتمد على سكانها إلى حد كبير، فالولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا و فرنسا و المملكة المتحدة و اليابان و إيطاليا جميعها تتمتع بكثرة سكانها وعندما توافرت لها عناصر القوة الأخرى كان للسكان دورهم الهام و الفعال في تقدم هذه الدول. وكان للتفوق السكاني للاتحاد السوفيتي أثر في هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية، كما كان التوسع الاستعماري البريطاني والفرنسي يعتمد على القوة السكانية في هذه الدول. لكن كثرة السكان ليست دائماً مصدر القوة للدولة إذا لم تتوافر لها جوانب أخرى؛ كالمستوى العلمي، والتقدم التكنولوجي والروح المعنوية العالية وزيادة قوة العمل المنتجة(علي احمد هارون،١٩٩٨،ص٥٤).

أما كثرة السكان مع قلة الموارد تصبح مشكلة وتؤدي إلى الفقر ومشاكل داخلية وقد تؤدي إلى صراعات داخلية وهجرة الكثير من السكان نحو دول أخرى بحثاً عن مصادر رزق وفرص عمل.

وتعتمد الدول على حجم السكان في المرحلة الشبابية، فالسكان في هذه المرحلة هي القوة الداعمة الأساسية في تركيبة بناء قوة الدولة وديمومتها، وإن أغلب الدول العربية يمتلكون حجم هائل من الطاقة الشبابية في الهرم السكاني لها وهذه إشارة جيدة على إن الدول العربية تعيش المرحلة الشبابية بخصوص القوة السكانية الحالية و المستقبلية، لان قاعدة الهرم السكاني تتسع لدى جميع الدول وهي تنذر بأن القوة الشابة موجودة ومستمرة بفعل قدوم أجيال أخرى. هنا يفترض الاستثمار لهذه الطاقة واستغلالها وتوجيه بوصلة الجهود إلى هذه الفئة نحو استكمال بناء قوة الدولة اقتصاديا وعسكرياً وتكنولوجيا وغير ذلك...وعدم تركها واستهلاكها دون الاستفادة منها أو جعلها تهاجر نحو الخارج(محمدصالح عباس البرزنجي،٢٠١٩،ص٨٠).

وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة السكان كمشكلة سياسية من خلال تباينهم اللغوي او ديني او اصولهم العرقية، ودراسة مفهوم الدولة والشعب والامة، ومقومات الدولة بصورها المختلفة (الطبيعية والبشرية والاقتصادية)، ومدى استغلالها لمواردها او مدى اعتمادها على موارد خارجية باعتبار ذلك مؤثراً في كيان الدولة.

كما يدخل في مجال الجغرافية السياسية مدى تماسك بين السكان في اطار الوحدة السياسية فضلاً عن العلاقات الخارجية بينها وبين الدول الاخرى، فلا تستطيع اي دولة مهما كانت قدراتها ان تعيش بمعزل عن الدول الاخرى، ولذلك فإن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة الدولة في اطار علاقتها بالمجتمع الدولي وتحليل هذه العلاقات الدولية ودورها في تطوير وتقوية الوحدات السياسية المختلفة بل وفي كينونتها احياناً. مثل اليهود الذين يسعون الى انشاء اسرائيل كدولة بالاعتماد على العلاقات الدولية وليس على اسس الجغرافية الطبيعية كتلك التي نشأت على اساسها الوحدات السياسية التي تكونت بشكل طبيعي(علي احمد هارون،١٩٩٨،ص١٢).

فالجغرافية السياسية تركز على نشاط الانسان السياسي في بيئته الطبيعية وتفاعله معها، وفي منظورها ان الدولة عبارة عن عنصرين اساسيين هما: الارض والشعب، ويترتب على تفاعلهما عنصر ثالث يتمثل في الحكومة او السلطة المنظمة لهذه العلاقة والذي يعد نتاج هذا التفاعل بين الارض والسكان. والجغرافية السياسية بذلك تهتم بدراسة التفاعل بين العوامل الجغرافية في المكان وبين الظاهرة السياسية(علي احمد هارون،١٩٩٨،ص٤٤). اذ تلعب الكثرة السكانية دوراً هاماً في الدفاع عن الدولة حيث يجد الجيش ما يحتاج اليه من جنود لجبهات القتال، فمهما تقدمت الاسلحة وقلت حاجتها الى القوة البشرية من حيث العدد فإن حاجتها تبقى قائمة للعمل في الجبهة الخلفية للإمداد والتموين وللجنود والمشاة وحماية وتطهير مواقع القتال، كما ان الدولة المكتظة بالسكان تصعب هزيمتها(علي احمد هارون،١٩٩٨،ص١٥٥).

واهمية السكان في المنظور الجغرافي السياسي ليست بكثرتهم وانما بمدى فاعليتهم وانتاجيتهم اي بالنوع وليس بالكم.

- دور السكان في مواجهة الارهاب ودعم الدولة:

للسكان دور فعال وأعمال جادة صادقة ومخلصة للوطن بدءاً بأساليب التربية داخل الاسرة والتعليم و ما يصاحبها من تغيير جذري ذات اهداف انسانية توعوية لبناء الانسان الجديد الذي يبني من خلاله الوطن ووفقا لاستراتيجية فكرية تربوية تشترك في تنفيذها جميع مؤسسات المجتمع و تلتمس فيها الأسباب وتبحث عن الدوافع وتضع الحلول والمعالجات لاجتثاث واقتلاع الغراس الارهاب و العنف من جذورها وتشكل رادعاً أمام انتشارها والوقوف الى جانب اجهزة امن الدولة روحياً وجسدياً في الحفاظ على الوطن من اي خطر و اعتماد نشر ثقافة التسامح و تقبل الاخر و التعايش مع جميع الثقافات و الاديان فالتربية والتعليم أساسهما العلم الذي لا يمكن فصله عن الدين السمح الذي اساسه السلام و المحبة. فهنالك ادوار عديدة يمكن للسكان ان يؤديها في بناء مجتمع مكافح للإرهاب وداعم للدولة ومن هذه الادوار:

١- الدور الاسري التربوي: ان الاسرة ممثلة بالأم والاب والاخوة والاخوات هي المكان الاول في حياة الفرد الذي تتبلور فيه الشخصية وتتكون من خلاله الضمير وترسخ القيم والاخلاق والنظام والالتزام، وان ما يتعلمه الطفل في داخل الاسرة من قيم واخلاقيات وسلوكيات وافكار، سرعان ما ينقله عندما يكبر الى المجتمع مروراً بالمدرسة التي تشكل المحطة الثانية في حياة الفرد. فالابتعاد عن التسلط والاستبداد وارساء دعائم الحوار والمناقشة وتعزيز بُنى الشخصية الاستقلالية للطفل داخل الاسرة وفتح قنوات الاتصال بين المجتمع على اساس التفاهم والمصارحة وغرس مفاهيم حب الوطن والدفاع عنه واحترام مكوناته، كل هذا يبني انساناً مستقلاً قوياً يصعب انقياده وتحوير افكاره وانجرافه في تيارات متطرفة وارهابية(حارث عبدالحميد، ص٤٦).

٢- الدور الديني: إن الإنسان كما جاء في تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، هو الكائن المفضل الذي كتب الله له أن يتبوأ الصدارة والمكانة الرفيعة بين الخليقة والكائنات جميعاً، بل يعد الاسلام هو من وضع حجر اساس النظام القانوني الانساني من احترام لحقوق الانسان و الجهود التي تبذل من اجل احلال السلام و الامن في المجتمع البشري، ووفقاً لبرامج تربوية شاملة تغطي كافة شؤون الحياة منذ الولادة حتى الممات، ولم يغفل عن قضايا الامن البشري الذي يكون الارهاب جزءً منه. لذا فان العمل على خلق مجالات مناسبة صحيحة وجاذبه لامتصاص طاقات الشباب الفائضة اصبح ضرورة و اساس لبناء مجتمع سليم(انسام فائق عبدالرزاق، مصدر سابق، ٤٤٠) . اذ يجب توجيه الارشادات الدينية نحو نبذ الارهاب

واشكال العنف في المجتمع واحترام حقوق وتوجهات الاخرين بتعدد وتنوع انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية وغيرها.

الدور الامني – العسكري: ان الدور الحضاري الفاعل الذي تطلع عليه المؤسسة الامنية في المجتمع هو ليس محصوراً بالقوة والمراقبة والمتابعة والتحقيق، وغير ذلك من الواجبات الامنية الصرفة بل يتعدى ذلك الى التوجيه والارشاد والتحقيق والتوعية والوقاية من الجريمة قبل حدوثها وبالتنسيق مع مراكز البحوث والدراسات والجهات ذات العلاقة بالمجتمع المدني ومنظماته الفعالة في المجتمع وذلك لتحقيق الهدف الاسمى لدور هذه المؤسسات وهو الحفاظ على الامن في المجتمع وترسيخ دعائم الاستقرار وتوطيد العلاقة الطيبة والكريمة التي يشوبها الاحترام بين رجل الامن والمواطن(حارث عبدالحميد، مصدر سابق، ص٤٩).

وفي بعض الاحيان يتخطى دور السكان تلك النشاطات السلوكية في دعم الدولة الى نشاطات عملية ميدانية بالدخول الى ساحات القتال من اجل مكافحة الارهاب للحفاظ على سلامة امن الوطن كما حدث في عام ٢٠١٤ عندما احتل تنظيم داعش الارهابي مساحات ومناطق واسعة من ارض العراق بسكانها وثرواتها، اذ سرعان ما تمكن هذا التنظيم الارهابي من السيطرة على مدينة الموصل ثاني اكبر مدن العراق سكاناً في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤ بعد ذلك امتلاك أراضي شاسعة، فضلا عن الحصول على سلاح وعتاد متطور، وامتلاك موارد مالية ضخمة تتضمن آبار نفط وأموال مصارف الموصل التي يُقال أنها تعدت النصف مليار دولار و تلاها السيطرة على عدة محافظات عراقية هي صلاح الدين وجزء من ديالى والأنبار(هشام الهاشمي ،٢٠١٥،ص١٣٤).

على اثر ذلك كان التوجه نحو ايجاد جيش مساند قوامه من المتطوعين وتشكيل قوة عسكرية في كل محافظة ومن ثم مباشرة الالتحاق بالجيش النظامي، ودفعه إلى المعركة لمواجهة الخطر الامني٠هنا برز الادراك السكاني الشامل لحجم الخطر المحدق بالبلاد وترجم بذلك الادراك بصدور فتوى المرجع الأعلى السيد علي السيستاني دام ظله، المعروفة باسم "الجهاد الكفائي" ، وتشكيل قوات الحشد الشعبي من جميع المكونات السكانية . و من هذه الفتوى ولد الحشد الشعبي كنواة لمؤسسة متكاملة كان على عاتقها التصدي للهجمة الارهابية الكبيرة التي هددت كيان السكان في الدولة جميعاً. ويمكن القول إن "فتوى الجهاد الكفائي" أسست لواقع جديد تمثل في تحشيد المجتمع ضد عدو مشترك واحد انطلاقاً من الوعي لمصير الواحد والتحدي الواحد والمستقبل الواحد. وكان مقدار الاستجابة السريعة للفتوى بمثابة اعلان وحدة وطنية وأعطت بلا شك صورةً واضحة عن الدور الكبير للمرجعية الدينية على مختلف المستويات(حيدر علي حسين،٢٠١٨،ص٤).

الدور الاجتماعي الاقتصادي:

البيئة الاجتماعية والاقتصادية يمكن ان تلعب دوراً هاما في الحفاظ على كيان المجتمع من العنف والتفكك اذ يمكن ان يقوم بهذا الدور منظمات المجتمع المدني والتجمعات الثقافية والدينية والعشائرية في التصدي للمخاطر التي تهدد السكان اقتصادياً واجتماعياً وذلك بالوقوف الى جانب المحتاجين من الفقراء من اجل منع استغلالهم من قبل التنظيمات الارهابية.

لاشك ان خروج عملية التنشئة الاجتماعية عن الاطر الموضوعية الصحيحة لأداء ادوارها بوصفها منظومة اجتماعية توعوية لتعزيز الوعي الجمعي للمجتمعات وبما يقوي الاواصر الاجتماعية بين ابناء الوطن الواحد لابد ان ينجم عنه السلوكيات المنحرفة، كما ان تحول بعض هذه القنوات سواء على مستوى الاسرة او دور العبادة او وسائل الاعلام وغيرها الى اصوات مغذية للأفكار المتطرفة ساعد الى دفع عدد من الشباب للانضمام الى تنظيم داعش الارهابي(معاذ احمد حسن،٢٠١٩،ص٣٤٥).

المحور الرابع: استراتيجيات الدولة في استثمار السكان نحو مكافحة الارهاب.

ان مسؤولية مكافحة الارهاب ومواجهته والوقاية منه وعلاجه لا تقع على افراد محددين او دوائر محددة في الدولة، بل هي مسؤولية الجميع ومنها السكان والمؤسسات المجتمعية والتربوية والدينية والمنظمات الى جانب الدولة بغض النظر عن الولاء لهذا النهج السياسي او الفكري او الديني او المذهب، لان امن الوطن واستقراره وتطوره وتقدمه يجب ان يكون هدف الجميع ويسعى اليه الكل من اجل حياتهم وسعادتهم في حاضرهم ومستقبلهم، لذا ينبغي ان تقوم الدولة بتمكين كافة الادوات التي يمكن من خلالها تكسب السكان نحوها بشكل يخدم وجودها وبقائها من خلال قيامها بحل جميع المعوقات التي تخلق ازمات بين الدولة والسكان وتفكك منظومة التكامل الحيوي للدولة.

وعليه فهنالك مجموعة من الازمات لابد من ايجاد الحلول المناسبة لها:

ازمة الهوية:

تمثل الهوية من المنظور السياسي محوراً مركزياً في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة. واذا كانت الكيانات السياسية في العصر الحديث قد اتخذت طابع الدولة وخصائصها القومية او الوطنية المنسجمة والموحدة على قاعدة المواطنة والهوية الوطنية، فهذا لا يعني بأي حال الغاء الحقوق السياسية العامة او المدنية الخاصة للجماعات القومية او الثقافية الخاصة التي تضمها تلك الدولة، ان هذه الهوية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد مكونات هذه المجموعة السكانية ويجعل منهم شعوباً او امم او غير ذلك. ويقترب هذا المفهوم كثيرا من مفهوم ازمة الاندماج فيما يخص المكونات والهويات التي ينتمون اليها ويجتمعان في الهدف الاساس وهو احتواء جميع الاطراف(هيفاء احمد محمد،٢٠١٢،ص٢٧).

لذلك يجب في هذا الخصوص توسيع جهود التنمية السياسية بصيغة تؤدي الى تقليص حجم ازمة الهوية داخل الولاء السياسي للفرد، وتوجيه ولائه العرقي والاثني الى الوطن التي تعزز من خلاله قوة الدولة، كذلك تقديم فكرة المواطنة على فكرة الولاءات المتعددة داخل المجتمع وصولاً الى دولة متقبلة من الجميع(عائشة عباش،٢٠١٧،ص٢٧). من خلال الاعتراف بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الافكار والآراء ان تزدهر بحرية دون اعتراض من احد شريطة ان لا تمس توجهات الاخرين وتحترم وجودهم(محمدصالح عباس صالح البرزنجي،٢٠١٩,١٦).

ازمة المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية الوطنية القوة الدافعة لاستمرار ديمقراطية النظم السياسية ومصدر دعم لها بشكل كامل، وهي تجسد ارادة الشعبية الحقيقية، وتضمن المساواة بين المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والادارة الدولة وذلك باختيار من يمثلهم في مختلف المؤسسات عن طريق الية الانتخابات الحرة النزيهة(اماني العابد،٢٠١٧،ص٨). متضمنة انشطة طوعية من قبل سكان الدولة جميعاً في اختيار النخبة الحاكمة التي تمثلهم وتشارك في صنع السياسات العامة للدولة(عبدالرحمن حمدي،٢٠٠١،ص١١٣).

فإن ازمة المشاركة السياسية تتسم بحالة من عدم الاستقرار التي يهدد مسيرة الدولة نحو التقدم والازدهار يتشارك فيها النظام السياسي. لذا يتوجب التركيز نحو المسببات التي لها علاقة بالنظام السياسي والتي انعكست على المواطنين لحاضرهم ومستقبلهم لان النظام هو من عليه ان ينتبه لوجود الازمة وهو من يتخذ المواقف والقرارات لتجاوزها. فأزمة المشاركة السياسية هي في وضع يتسم بعدم التوازن وحالة من التوتر تؤثر على المجتمع والنظام السياسي، نظراً لارتباطها بالعوامل الثقافية والاقتصادية والامنية، وتتطلب قراراً من اجل التخفيف من حدة الازمة او القضاء عليها كاملةً، بأشراك جميع الاطراف المعنية بالأزمة(اماني العبد، مصدر سابق، ص٢٨).

وعليه يمكن معالجة ازمة المشاركة السياسية باتخاذ الخطوات الاتية(المصدر نفسه، ص٢٧):-

- قيام الانظمة الحاكمة بفسح المجال امام قنوات المشاركة السياسية وتوسيع دورها في المسرح السياسي.
- السماح لجميع الراغبين بالمشاركة السياسية لأخذ دورهم في التمثيل السياسي.
- عدم تهميش الكفاءات وفتح السبل امام طموحاتهم السياسية.
- تقبل المعارضة الفعالة وتفعيل جهودهم في خدمة الوطن.
- رفع نسب المشاركة السياسية للمواطنين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.
- ضمان حرية التعبير وفق الضوابط الدستورية والقانونية المعبرة والتأكيد على ضرورة محاسبة من يمس الثوابت الوطنية والمصالح المتفق عليها او حريات الاخرين(عماد وكاع عجيل،٢٠١٦،ص١٣٤).
- حق جميع أفراد المجتمع، سواء افراد أو جماعة في المشاركة في صنع وصياغة السياسات والقرارات داخل الحكومة. وقد تختلف صور وأشكال المشاركة فقد تكون إيجابية وهذا ما يحقق لنا شرعية النظام السياسي وقانونيته، وتعزز كذلك من الثقة إزاء النظام القائم، إذ تعتبر المشاركة السياسية من محددات قياس درجة الثقة السياسية، حيث توجد علاقة طردية بين ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطنين، وارتفاع درجة الثقة السياسية(فريدة العمراوي، مصدر سابق، ص٢٤).

٣- ازمة الشرعية:

تعتبر الشرعية احد اهم مؤشرات التنمية السياسية فهي تعكس حالة الرضا من قبل السكان اتجاه النظام السياسي الحاكم، فهي تتعلق بإحساس الناس بانهم ينتمون الى

جسم سياسي واحد وان المؤسسات المهمة في ذلك الجسم مهما تكن طبيعتها ملك لهم، وان ارادتهم محدد مهم في صناعة القرار السياسي، و ان الشرعية تعكس رضا وقبول المحكومين، فالحاكم له الحق في ان يحكم اذ ان هذا الاخير يستمد شرعيته وثقته انطلاقاً من القبول والتأييد الجمهوري(مصعب شنين،٢٠١٣،ص١٢).

وان معالجة ازمة الشرعية في الدول العربية تكمن من خلال تطبيق الاسس الاتية:

العدالة بين المواطنين عبر مبدأين مهمين هما المساواة والمواطنة.

التوصل الى صيغة دستورية ديمقراطية ولا يجوز الرجوع عنه او تعديله الا وفق احكامه(كاظم علي مهدي، مصدر سابق، ص١٣٢).

فالشرعية السياسية هي الحصول على تأييد الجماهير ودعمهم للسلطة في الادارة وفرض السيادة، ولكي تتحقق هذه الشرعية يفترض من الدولة ان تكون على قدر كاف من المسؤولية اتجاه المواطنين و على استعداد تام في النظر الى متطلباتهم بمنظور وطني عمومي بعيداً عن التفرعات السياسية والمناطقية والاثنية الضيقة وغيرها، فهي بالمحصلة نتاج الاحترام التي تمنحها الدولة للشعب لكي تكسب في المقابل شرعيتها من الشعب.

٤-.ازمة التغلغل:

يقصد بالتغلغل: التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر ارجاء الاقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله. ويتحدد او يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين:-

البعد الاول: هو المقدرة على التغلغل داخل الاقليم حتى وان اقتضى الامر الالتجاء الى الاكراه المادي بغض النظر عن رضاهم.

البعد الثاني: وهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم دون الحاجة الى القوة.

كما يشار لها بأنها "ازمة ادارة" وتنصب على مدى كفاءة الجهاز الاداري للدولة في التغلغل في اجزاء المجتمع المختلفة(احمد وهبان،٢٠٠٣،ص٥٣).

فقدرة الدولة على التغلغل في كافة مناطقها تعكسها ايضا قدرة الحكومة على اعمام قوانينها وسياساتها العامة داخل شتى ارجاء مناطقها بحيث تسري هذه السياسات وهذه القوانين على كافة اولئك الذين يقطنون داخل الرقعة الجغرافية للدولة، وتبرز اهمية سيطرة الدولة في قدرتها على الاطلاع على مشاكل وحاجات المواطنين وحماية المناطق الحدودية من الخطر الخارجي(مصعب شنين، مصدر سابق، ص١٥). وان غياب ازمة التغلغل يمكن ان يؤدي الى ايجاد نوع من التضامن والتماسك بين المكونات الاجتماعية وبين المجتمع والدولة، حيث يشعر الافراد بأن الدولة تعمل لصالحهم وتشعر باحتياجاتهم الضرورية مما يخلق نوع من العلاقة السليمة بين الافراد والدولة، وينعكس على طبيعة ايصال الخدمات الى كافة ارجاء الدولة وحمايتها من الارهاب والتدخلات الخارجية(جمال محمد سليم،٢٠١٢،ص١٤٧).

٤- ازمة التوزيع:

يشير مؤشر العدالة في توزيع الثروة الى قدرة الدولة على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في مختلف الجوانب، كالعدالة في توزيع الاجور والعدالة في توزيع المناصب والعدالة في الاعانات، فلا يتم التمييز بين المواطنين او بين المدن والقرى بناء على التوجه الديني والسياسي والقبلي، فكلما زادت قدرة الدولة على توزيع او اعادة توزيع وبشكل عادل، كلما زاد معدل رضا المواطنين على النظام، اما اذا قلت هذه القدرة فإن ذلك يزيد من الاحساس بالحرمان الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة حدة عدم الرضا وبالتالي تتولد عنها ازمات اخرى كأزمة الاندماج والشرعية والهوية وكذلك التغلغل والمشاركة. ويتأثر مبدأ العدالة في توزيع الثروة عند حدوث اختلال نسب واساليب توزيع الموارد والثروات المتاحة على وحدات المجتمع وافراده كما في حالة استئثار عدد قليل من الافراد بثروات المجتمع وخيراته، ويرتبط مبدأ العدالة في التوزيع ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة السياسية، من خلال حالة رضا المواطنين عن النظام السياسي مما يؤدي بهم الى المشاركة السياسية(مصعب شنين، مصدر سابق، ص١٤). حيث تظهر القلة بالنصيب الاكبر من تلك الموارد بينما تنال الاغلبية الجزء الاصغر في هذا الشأن(فرحاتي عمر،٢٠٠٢،ص٧٩).

وعليه فإن الاختلال في توزيع الموارد الاقتصادية يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره، وبالتالي فالحرمان الاقتصادي يؤدي الى العنف وكثيراً ما شهدت بعض الدول مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي وانتشرت جماعات ارهابية من خلال استغلال الوضع الاقتصادي السيء للسكان(عائشة عباس، مصدر سابق، ص٣٥).

وبهذا تنتهي ازمة التوزيع عندما يشعر المواطنين جميعاً بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات وانهم داخل منظومة قيمية وادارية وسياسية عادلة تتجه بكل امكاناتها لمنح المواطن جميع حقوقه، وتحفزه للالتزام بكل واجباته ومسؤولياته، فالثالوث القيمي "العدالة، الحرية، المساواة"، هو الذي يمنح مفهوم المواطنة الحقيقية لجميع السكان(عماد وكاع عجيل، مصدر سابق، ص١٢٠). من خلال التوزيع العادل للثروة وحصة كل فرد من الثروات ومن اجمالي الدخل القومي(رسول مطلق،٢٠١٢،ص١٢٠).

المصادر

١. أحمد محمود سلمان، ارتفاع وتيرة التفجيرات بالسيارات المفخخة، مديرية الدراسات والبحوث، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة وزارة الداخلية، د–ت .

٢. احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

٣. اماني العابد، ازمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري "دراسة الانتخابات التشريعية٢٠١٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، ٢٠١٧.

٤. امل اليازجي ومحمد عزيز شكري، "الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن "، دار الفكر المعاصر، بيروت،٢٠٠٢.

٥. انسام فائق عبدالرزاق، ظاهرة الارهاب بين الواقع والحلول المقترحة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(٦٢)، ٢٠٢٠.

٦. جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي "ازمة النظم الليبرالية في العالم الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، ٢٠١٢.

٧. حارث عبد الحميد، الارهاب والسلوك الارهابي في العراق، لماذا ؟ كيف ؟ والى اين ؟ دراسة وصفية تحليلية، مجلة دراسات عراقية الصادرة عن مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١، كانون الاول ٢٠٠٦.

٨. حيدر علي حسين، الحشد الشعبي رؤية في الدور المستقبلي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد ١٥، العدد ٦٣، ٢٠١٨.

٩. رسول مطلق، التنوع الاثني في العراق "سوسيولوجيا التعدد في الوحدة"، مجلة الآداب، العدد(١١٠)، ٢٠١٤.

١٠. سمية كامل حسين، الارهاب الصهيوني والامن الغذائي العربي، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

١١. عائشة عباش، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس انموذجاً، اصدارات المركز الديمقراطي العربي– الماني، برلين، ٢٠١٧.

١٢. عبدالرحمن حمدي، المشاركة السياسية للمرأة "خبرة الشمال الافريقي"، مركز دراسات الشمال الافريقي، القاهرة، ٢٠٠١.

١٣. عصام صادق رمضان، الابعاد القانونية للإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٨٥،،١٩٨٦.

١٤. عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الارهابية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٥،

١٥. علي احمد هارون، اسس الجغرافية السياسية، طبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.

١٦. علي حمزة حسن الخفاجي، مشكلة الارهاب، مجلة جامعة كربلاء، المجلد ٥، العدد٤، كانون الاول، ٢٠٠٧.

١٧. علي سلمان الصايل، التنشئة السياسية ودورها في مكافحة الارهاب ودورها في مكافحة الارهاب، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين المجلد (٤)، العدد (٢٠).

١٨. علي فايز الجحني، التعاون العربي في مكافحة الإرهاب، الرياض، ١٩٩٩م.

١٩. علي يوسف الشكرجي، الارهاب الدولي، طبعة ١، دار اسامة، الاردن، ٢٠٠٨.

٢٠. عماد وكاع عجيل، المواطنة في العراق، بعد ٢٠٠٣ دراسة في الاسباب والتحديات، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد(٩)، ٢٠١٦.

٢١. فرحاتي عمر، النظم السياسية العربية بين سلبية وايجابية التغيير، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، العدد(٢)، ٢٠٠٢.

٢٢. محمد بن عبد العزيز الزامل، الابعاد المكانية للعمليات الارهابية في المملكة العربية السعودية الرياض انموذجاً، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، الرياض، ٢٠١١.

٢٣. محمد بن عبد الله العميري، موقف الاسلام من الارهاب، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٤.

٢٤. محمد فتحي عيد، الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها، جهة النشر اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ٢٠٠١.

٢٥. محمدصالح عباس البرزنجي، التحليل الجيوبولتيكي للهجرة السكانية الدولية من الدول العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٩.

٢٦. محمدصالح عباس صالح البرزنجي، انعكاسات ازمة الاندماج على تنمية الاستقرار الاجتماعي في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر "الواقع وافاق التطوير العلمي والبحثي"، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ١٩-٢٠/كانون الثاني/ ٢٠١٩.

٢٧. مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي والارهاب، دار الحامد للنشر والتوزيع، جامعة نايف للعلوم الامنية، الاردن.

٢٨. مصعب شنين، اثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣.

٢٩. معاذ احمد حسن، السياسة الاجتماعية للحد من مخاطر الارهاب على الشباب، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد١، اذار٢٠١٩.

٣٠. مؤيد زاحم فيصل عباس، التحليل المكاني لانتشار ظاهرة الارهاب في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

٣١. هبة الله محمد خميس بسيوني، الارهاب الدولي احوله الفكرية وكيفية مواجته، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٩.

٣٢. هشام الهاشمي ، عالم داعش..تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، ط ١ ، دار الحكمة لندن/دار بابل بغداد، ٢٠١٥.

٣٣. هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٣)، ٢٠١٢.

٣٤. وعدي سليمان علي و مازن ليلو راضي، مفهوم الارهاب في القانون الدولي والداخلي، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠١٠.

٣٥. وئام محمود النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٨)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر- غزة، ٢٠١٢.

٣٦. يوسف كوران، جريمة الارهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، مركز دراسات كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

٣٧. يوسف محمد صادق الزلمي، الارهاب والصراع الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العموم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦.